



المؤتمر وحلفاؤه يدينون بشدة الاعتداء الإرهابي بالعرضي ويؤكدون تضامنهم مع الجيش والأمن جريمة نكراء خارجة عن القيم الإسلامية السمحاء

الجريمة الإرهابية إحدى نتائج التعبئة الخاطئة والتحريض السياسي الذي تمارسه بعض القوى ضد العسكر

ندعو الأجهزة الأمنية إلى أخذ الحيطة والحذر ووضع خطط احترازية لحماية أمن المجتمع

بعض القوى تسعى لعرقلة مسار التسوية وإفشال مؤتمر الحوار من وراء الأعمال الإرهابية

وأشاد المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه بتفاعل المواطنين الذين هبوا للتبرع بالدم لضحايا الاعتداء الإرهابي الجبان، داعين كل كوادهم وأنصارهم في العاصمة صنعاء وجميع المواطنين إلى التبرع بالدم لضحايا الاعتداء الإرهابي.

وترحم المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه على الشهداء الذين سقطوا جراء هذا العمل الإرهابي من الجنود والعاملين في مستشفى العرضي، معربين عن تعازيهم ومواساتهم لأسر الشهداء، من عسكريين ومدنيين يمينيين ولأسر الضحايا الأجانب الذين سقطوا في الاعتداء الإرهابي.. متمنين للجرى الشفاء العاجل.

الحيطة والحذر وتفويت الفرصة على العناصر الإرهابية والإجرامية التي تسعى إلى نشر الفوضى عبر استهداف أمن واستقرار البلاد، مطالبين إياهم بوضع خطط أمنية احترازية لحماية أمن المجتمع، والمنشآت العسكرية والأمنية والمدينة بشكل عام.

كما طالبوا في الوقت نفسه بسرعة التحقيق في الاعتداء الإرهابي وإعلان نتائجها للرأي العام وضبط الجناة وتقديمهم إلى العدالة لينالوا جزاءهم الرادع، مؤكدين تضامن المؤتمر الشعبي العام وحلفائه الكامل مع المؤسسة العسكرية والأمنية في مواجهة الإرهاب والتطرف والعنف.

والغادر يستهدف أمن واستقرار اليمن، وإثارة الفوضى، ويمثل امتداداً لمخطط استهداف المؤسسة العسكرية والأمنية من قبل العناصر الإرهابية التي تستبيح دماء الأبرياء، دون وازع من دين أو ضمير أو قيم.

وأعتبر المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه هذا الاعتداء الإرهابي إحدى نتائج التعبئة الخاطئة والتحريض السياسي والإعلامي الذي تمارسه بعض القوى السياسية ضد المؤسسة العسكرية والأمنية، ومحاوله لعرقلة مسار التسوية السياسية وإفشال مؤتمر الحوار الوطني. ودعا المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه الأجهزة الأمنية إلى أخذ

دان المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني، بشدة الاعتداء الإرهابي الإجرامي الجبان الذي استهدف مستشفى مجمع وزارة الدفاع العرضي، صباح الخميس، وأدى إلى سقوط عشرات الشهداء، والجرحى بينهم أجانب.

وأعتبر المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه -في بيان صادر عنه- الاعتداء الإرهابي جريمة نكراء، خارجة عن كل القيم والمبادئ الإسلامية السمحاء، وقيم وعادات المجتمع اليمني الذي يرفض العنف والتطرف والإرهاب.

وأكد المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه أن هذا الاعتداء الإرهابي الجبان

برئاسة الدكتو قاسم سلام ..

المجلس الأعلى للتحالف يرحب ببيان مجلس الأمن

نثمن عالياً التأكيد الدولي على إنجاز الحوار وفقاً للمبادرة الخليجية

حكومة الوفاق تقف عاجزة أمام حسم الصراع في دماج

عودة المتحاورين الى ضمايرهم ضرورة للتعامل الصحيح مع قضايا الوطن

المؤتمر الشعبي يدين محاولة اغتيال نعمان



دان مصدر مسئول في المؤتمر الشعبي العام محاولة الاغتيال التي تعرض لها الدكتور ياسين سعيد نعمان - الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني نائب رئيس مؤتمر الحوار الوطني - صباح أمس أمام منزله في العاصمة صنعاء..

واعتبر المصدر أن محاولة اغتيال نعمان بأنها تندرج في سياق المخطط الإرهابي لإثارة العنف والفوضى في اليمن والنيل من أمنه واستقراره.

وفيما هنا المصدر أمين عام الاشتراكي بنجائه من محاولة الاغتيال عبر عن تضامن المؤتمر الشعبي العام معه، مطالباً في الوقت نفسه الأجهزة الأمنية بفتح تحقيق سريع وعاجل في الحادث وإعلان نتائجها وضبط المتورطين فيه وتقديمهم إلى العدالة لينالوا جزاءهم الرادع..



واعتبر المجلس الأعلى أن مقاطعة حزب الشعب الديمقراطي لاجتماعاته خروج عن ضوابط واستراتيجية التحالف، ما اعتبره المجتمعون انسحاباً ذاتياً من قبله لا يستدعي أي موقف أكثر من موافقة المجلس على إنهاء علاقة الحزب بالتحالف الوطني الديمقراطي، وهو الأمر الطبيعي في إطار التحالفات المتعارف عليها وضوابطها وقيمتها الأخلاقية.

منوهاً إلى أن التحالف بنص على التزام "أخلاقي أدي ومعنوي" تلتزم به إجراءات عملية تفصل بين المنسحب والمتجاوز لحدود التحالف كي تستقر العلاقة في سياقها العملي دونما حاجة إلى ردود أفعال أي كانت والدخول في بحر الجدل الذي لا يوصل إلى أية نتيجة.. طالما والتجاوزات قد حدثت وخرق الضوابط قد تحققت.. وكل مخالف مسئول عن مخالفته.

وودعا المجلس الأعلى للتحالف الوطني الديمقراطي، أعضاء مجلس الأمن الخمسة والاتحاد الأوروبي لكي يتكامل جهدهم ودورهم مع رعاة المبادرة الخليجية الذين كان لهم السبق في احتواء الصراع وإغلاق أبوابه، مؤكداً على أهمية أن يعود المتحاورون في قاعات الحوار إلى ضمايرهم كي يتعاملوا مع قضية الوطن والمواطن بتجرد بعيداً عن التخندق والمكابرة.

وأشار المجلس إلى أن دورته الاستثنائية كانت حريصة كل الحرص على قراءة الواقع كما ينبغي قراءته بعيداً عن التخندق الحزبي، وبحضور جميع مكونات التحالف باستثناء حزب الشعب الديمقراطي "حشد" الذي غاب دون مبرر، معتبراً هذا الغياب والانقطاع عن لقاءات التحالف الوطني الديمقراطي والمجلس الأعلى للتحالف خروجاً عن استراتيجية التحالف التي وقع عليها والتزم بموادها وبنودها جميع الأحزاب التي كوّنت هذا التحالف.

في مواجهة الموقف وحسم هذا الصراع. ووجدت في دورته الاستثنائية -التأكيد على أهمية العودة إلى المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية ومناقشة رعاتها الأساسيين إلى التدخل في تفسير بنودها والوقوف على مخارج الحوار وقضايا الخلاف للفصل بين ما ينسجم مع المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية وما يتقاطع معها.. كي تكون لهم اسهاماتهم في الوصول إلى توافق بين اطراف الحوار سواء ما يتعلق بشكل الدولة وهيكلها أو قضيتي الجنوب وصعدة وموضوع المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية.

وشدد المجلس على أن اليمن اليوم بأمس الحاجة إلى الأشقاء سواء بسواء، إن لم يكن أكثر، من فترة إسهاماتهم الأولى التي أوصلت إلى التوقيع على المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية "المزمنة" التي حفظت لليمن توازنه وحياتها وشرها المواجهة التي كان الجميع على أبواب فوحتها

وقف المجلس الأعلى للتحالف الوطني الديمقراطي، أمام مؤتمر الحوار الوطني الشامل ومخرجاته، ومواقف السيد جمال بن عمر المنحازة والتحريضية وتصريحاته التي جعلت منه طرفاً وليس وسيطاً داخل الساحة اليمنية، وذلك برئاسة الدكتور قاسم سلام- رئيس المجلس الأعلى للتحالف الوطني الديمقراطي، وحضور أمراء عموم أحزاب التحالف.

واستعرض المجلس -في دورته الاستثنائية التي اختتمت أعمالها الأسبوع الماضي- البيان الصحفي لمجلس الأمن الذي صدر مؤخراً وتصريح الأمين العام للأمم المتحدة، وكان محل ترحيب وتقدير كونهما جاءا بمثابة رد عملي على تصريحات السيد جمال بنعمر من جهته، وبمثابة توجيه ومناشدة للمتحاورين لإنجاز الحوار وفقاً لما أكدت عليه المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية وقراري مجلس الأمن بشأن اليمن.

وثمن المجلس الأعلى لأحزاب التحالف هذا الموقف تمشيماً عالياً، مؤكداً على ضرورة التعامل بجدية وموضوعية مع مناشدته للأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وبما يتسق وموقفهما الأخيرين تجاه مسار العملية السياسية في اليمن.

كما وقف المجلس أمام الأوضاع الأمنية المتقلبة والمصوبة بأداء إعلامي منفلت وظف لصالح توسيع دائرة الفوضى داخل الساحة اليمنية وتعطيل حركة المؤسسات الرسمية وصولاً إلى محاولة تعطيل مؤتمر الحوار الوطني الشامل ومخرجاته وجر طرفي المعادلة داخل الساحة إلى الاقتتال بدلًا من الاتفاق، وجعل الفوضى قاعدة، والقتل المتواصل في الشوارع رديفاً لها ومدخل لتغليب الدولة والحكومة، مشيراً لقضية "دماج" النازفة والتي تقف الحكومة عاجزة